



الجمعية العامة: الجلسة العامة 65، جلسة 76

التاريخ: 1 نيسان/أبريل 2022

بند جدول الأعمال: منع نشوب النزاع المسلح

المتحدثة: السيدة كاثرين مارشي - أويل، الأمينة العامة المساعدة

المقرر رئيس الجمعية العامة،

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

أود أن أبدأ كلمتي باللغة العربية.

يُشرفني أن أكون هنا معكم اليوم - وأشكّر رئيس الجمعية العامة على دعوّتي - إلى تقديم نبذة عن عملنا - في إطار بند جدول الأعمال - بعنوان - "منع نشوب النزاع المسلح" - ولتقديم التقرير الثامن - للآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا. تم إنشاء الآلية - من قبل هذه الجمعية - في ديسمبر ألفين وستة عشر - للمساعدة في التحقيقات - والفلاخات القضائية - المتعلقة بالجرائم الدولية الأساسية المرتكبة - في الجمهورية العربية السورية - منذ مارس ألفين وأحد عشر. نحن لسنا محكمة - وليكنّا مكلفون - بمساعدة السلطات القضائية المختصة - في سعيها - لتحقيق العدالة - لصحاحنا هذه الجرائم والناجين منها. ونحن نساعِد المحاكم الوطنية - التي تمارس الاختصاص القضائي - على مثل هذه الجرائم، ونساعِد المحاكم الوطنية - والإقليمية - والدولية - التي قد تُضخ مهتمّة بالوضع السوري - في المستقبل. إن عملنا فوري - وطويل الأمد في ذات الوقت. ويسرني - أن أقدم بتفسي اليوم - تقريراً عن عملنا. وسأواصل الآن - حديثي باللغة الإنكليزية.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

تعد الفظائع المرتكبة في سوريا من بين أكثر الفظائع تدميراً وهمجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نظراً للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها مجموعة من الجهات الفاعلة. وتقوض هذه الأعمال ميثاق الأمم المتحدة وتهدد نظامنا الدولي القائم على القواعد. وبعد 11 عاماً، وبينما بدأت تتغير اهتمامات عناوين وسائل الإعلام، فشل المجتمع الدولي في تحقيق العدالة الشاملة للشعب السوري. وبعد 11 عاماً، يستمر العنف الذي أصبح مترسخاً. ونرى بوضوح الأثر المضاعف لتفشي الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية اليوم. ولا يكون للقانون أثر رادع إلا إذا اعتقد من هم في السلطة أنهم قد يضطرون إلى شرح أفعالهم أمام محكمة عدل في يوم من الأيام، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. إننا بحاجة إلى سبل العدالة هذه لأنه بخلاف ذلك فإن أولئك الذين هم أكثر قوة وأعلى مرتبة في سلسلة القيادة أقل عرضة للمساءلة عن أفعالهم.

أما فيما يخص المنتقدين فقد أصبح من السهل على نحو متزايد القول بأن الأمم المتحدة لم تعد ملائمة لغرض التصدي للفظائع؛ وأن القوانين الدولية هي هياكل نظرية مثيرة للاهتمام، ولكنها غير قابلة للتنفيذ؛ وأن قوة الإكراه هي كل ما يهم. إن المشاكل التي نواجهها لا تتعلق بالتحديات القانونية، بل بعدم قدرة المجتمع الدولي على التحدث بصوت واحد من أجل التصدي للفظائع. وتاريخياً، نادراً ما تتحقق العدالة الشاملة أو المساءلة مع استمرار النزاع، خاصة عندما تختلف القوى الكبرى. ولا يستطيع اللاجئون والمشردون داخليا العودة بأمان إلى ديارهم إذا ما ظلوا يخشون الاضطهاد. وبينما تستمر الأعمال العدائية، يستمر الاحتجاز غير القانوني والجرائم ذات الصلة، ويظل من الصعب تزويد العائلات بمعلومات موثوقة عن أقاربها وأحبائها المفقودين. فبدون وقف الأعمال العدائية، وبدون عملية سلام، وبدون عدالة بما في ذلك العدالة الانتقالية، وبدون مصالحة، لن يكون أي من هذه الأمور ممكناً. ولا أستطيع أن أخبركم إلى متى ستستمر الجرائم في سوريا. لا أستطيع أن أخبركم ما إذا كان عامة الناس سيصبحون غير مباينين بشكل متزايد إزاء صور المدن السورية التي جرى قصفها أو سيحولون انتباههم إلى وضع مختلف ترتكب فيه جرائم مماثلة بينما نجتمع هنا اليوم. إن الاختبار الكبير لهذه الجمعية هو اختبار ذو شقين: أولاً، مدى فعالية تعاملها مع الوضع المستمر في سوريا، وثانياً، كيف ستضمن أن أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن هذه الكارثة سيُساءلون عن أفعالهم. ومن الصعب أن نجادل في أن استجابتنا للأزمة السورية لم تكن كافية، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها العديد من الدول والأفراد. أما فيما يتعلق بالمساءلة فأنا هنا لأخبركم أنه لا تزال هناك فرصة للعمل من أجل مستقبل سوريا قائم على أساس العدالة وسيادة القانون. أنا هنا لأقول لكم إن جهود العدالة، حتى وإن كانت صغيرة الحجم ولم تستهدف بعد الأشخاص الأكثر مسؤولية، تتقدم وتمنحنا سبباً للأمل. إن العدالة الدولية قد تكون غير كاملة، لكنها تظل قوة لا يستهان بها بمجرد أن تصبح في حالة حركة.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

لقد أنشئت هذه الآلية لجمع وتوحيد وتحليل المعلومات والأدلة على الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا لتحقيق هدفين، هما مساعدة السلطات القضائية التي تحقق حاليا في هذه الجرائم وتقاضيها، ودعم سبل العدالة المستقبلية، في حال أصبحت متاحة. ومنذ إنشاء الآلية في عام 2016، ازدادت فرص العدالة هذه. ونحن نتعاون حاليا مع 13 سلطة قضائية مختلفة وتلقينا أكثر من 180 طلباً للمساعدة. وتتعلق هذه الطلبات بأكثر من 150 تحقيقاً متميزاً، دعمنا بالفعل ما يقرب من 100 منها.

ولا تزال معظم هذه العمليات في مرحلة التحقيق وغير علنية، في حين أن عمليات أخرى قد وصلت إلى طور المحاكمة أو أفضت إلى إدانات، كما هو الحال في ألمانيا والسويد وهولندا. وقد تصدرت محكمة ألمانية في كوبلنز عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم عندما أثبتت، في حكمين منفصلين، أن جرائم ضد الإنسانية ارتكبت كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين من قبل الدولة السورية، بواسطة قوات الأمن والأجهزة السرية التابعة لها، في الفترة بين نيسان/أبريل 2011 وأيلول/سبتمبر 2012. وقد تمكنا من المساهمة بالأدلة لدعم هاتين القضيتين. وقد قررت محكمة في فرانكفورت أن الجرائم المرتكبة ضد البيديين ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. وقضت محكمة سويدية في استوكهولم مؤخراً بأن امرأة مذنباً بارتكاب جريمة حرب ضد طفلها كجزء من النزاع المسلح غير الدولي. ولا يمكننا التقليل من أهمية هذه النتائج القانونية التي قد لا تكون ملزمة للسلطات القضائية الأخرى، ولكنها تقدم توجيهات موثوقة. فهي تثبت حقائق لا شك فيها ولا يمكن الطعن فيها بسهولة أو تفسيرها بشكل مختلف لأغراض سياسية. وهناك المزيد في الطريق. وقد كشفت عدة دول عن معلومات بشأن إجراءاتها الجارية، بما في ذلك ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا والنمسا. وتستفيد السلطات القضائية للدول أيضاً بشكل متزايد من أفرقة التحقيق المشتركة وتتعاون تعاوناً وثيقاً. وشرعت هولندا، التي انضمت إليها كندا، في عملية، قائلة إن الجمهورية العربية السورية قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتسع قائمة التطورات القضائية ذات الصلة عاماً بعد عام وينمو الطلب على عملنا وفقاً لذلك.

وللمساعدة في هذه العمليات، نقوم بالبحث عن المواد ذات الصلة واسترجاعها من مستودعنا المركزي للمعلومات والأدلة، وتطوير منتجات العمل التحليلية، ومقابلة الشهود، والتعاون مع شبكة كبيرة من الشركاء: الدول، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد. وفي عملنا بشأن الجرائم المتصلة بالاحتجاج، نواصل دراسة تكوين الهياكل التنظيمية وأدائها والتركيز على تجارب فرادى المحتجين لتحديد الأنماط التي تنعكس في سوء معاملتهم وأهداف السلوك الجنائي الأساسي. وقد أحرز عملنا بشأن الهجمات غير القانونية تقدماً ومكنا من فتح ملفي قضيتين جديدتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويركز هذان الملفان على الأحداث التي وقعت في سوريا في عامي 2015 و2017، والتي شملت الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والتقليدية، بما في ذلك ضد المرافق الطبية. ووضعت الآلية أيضاً اللمسات الأخيرة على وحدة أدلة تركز على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتقاسمتها مع جهات أخرى. وتبرهن هذه الوحدة على وجود هجوم منهجي ضد السكان المدنيين بهدف دعم الاتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وتبين هذه الوحدة أيضاً كيف استغل الجناة الأسس التمييزية المتقاطعة، مثل الدين ونوع الجنس والعمر، كجزء من حملة اضطهاد.

ويرتكز كل عملنا على الالتزام بنهج يركز على الضحايا/الناجين، ويهدف إلى إبراز تنوع تجارب السوريين، بما في ذلك فيما يتعلق بنوع الجنس أو العمر أو الميل الجنسي أو القصور أو وضع الإعاقة أو غيرها من الخصائص المتقاطعة. وتهدف استراتيجيتنا الجنسانية إلى التصدي للأثر السلبي للسلسلات الهرمية التمييزية بين الجنسين على آفاق العدالة عن طريق إدماج التحليلات الجنسانية وتعزيز الكفاءة الجنسانية في كل قسم من أقسام الآلية وسير عملها. ووفقاً لمنطق مماثل، يهدف عمل الآلية على صعيد الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والشباب إلى مواجهة نهج المساءلة الذي يركز على البالغين من خلال دمج منظور يراعي الطفل في عملنا، مما يمكن السلطات القضائية من توجيه الاتهام والمقاضاة على المجموعة الكاملة من الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والشباب. وقد استفاد كلا النهجين من المشاورات المكثفة مع مجموعات الخبراء ومجموعات النظراء خلال العام الماضي، بما في ذلك مع ممثلي المجتمع المدني السوري.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة

تعمل الآلية باستمرار على صقل عملها وتوسيعه إلى تحديد سبل ووسائل إضافية لتيسير العدالة. إننا نركز على دعم التحقيقات والملاحظات القضائية ولكننا نساهم أيضاً في عناصر أخرى من طيف العدالة، مثل توضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في السياق السوري. وقد طورت الآلية نظاماً أولياً لتصنيف المعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين والاحتفاظ بها، وكثيراً ما تتقاسم هذه البيانات مع أحد الكيانات المكلفة بالبحث عن أشخاص مفقودين. ومع ذلك، فإننا نتفهم مطالب المجتمع المدني السوري بإيجاد حلول جديدة لمعالجة هذه المسألة. إنني أسأل بانتظام عما ينبغي عمله بخلاف ذلك وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعالج هذه المسألة على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالآلية، فإننا نقيم أفضل السبل لتعزيز إسهامنا على هذا الصعيد. ونحن نتابع عن كثب مناقشات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ومع ذلك، أعتقد أننا بحاجة إلى أن نكون صادقين مع أنفسنا فيما يتعلق بما يمكن تحقيقه في هذه اللحظة، على افتراض أن الظروف لا تتغير، وأن نعدل التوقعات وفقاً لذلك. وهذا مستقل عن الخيارات التي قد تقرر الدول اتباعها، سواء كان ذلك بإنشاء كيان جديد، أو زيادة قدرات الجهات

الفاعلة القائمة، أو غير ذلك. وفي الوقت نفسه، يمكننا، بل ويجب علينا الاستعداد للوقت الذي سيكون فيه الوصول إلى المزيد من مراقب الاحتجاز ممكناً. وقت يتم فيه توجيه التهم إلى المحتجزين في مخيمات في شمال شرق سوريا، مثل مخيم الهول، عند الاقتضاء، بدلاً من أن يظلوا محتجزين إلى أجل غير مسمى، وخاصة النساء والأطفال. وقت تصبح فيه المقابر الجماعية في متناول خبراء الأدلة الجنائية. وبذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم حقاً الجهود المبذولة فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين وجميع أولئك الذين لا يعرف مصيرهم ومكان وجودهم حالياً.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة

أنا محامية وقاضية من خلال التدريب، ولست أخصائية في العلوم السياسية. ومع ذلك فإن من الصعب النظر إلى الأحداث في سوريا بمعزل عن بعضها البعض، وعدم التساؤل عما إذا كانت قد أثرت على حالات نزاع أخرى وإلى أي مدى. وكما ذكرت سابقاً، أعتقد أن أهمية هذه الجمعية، وشرعية نظامنا الدولي، لن يحكم عليهما من خلال سنوات الفظائع الإحدى عشر الماضية في سوريا فحسب، بل سيعتمد ذلك أيضاً على ما إذا كان بإمكاننا الاستفادة من الجهود القائمة والتطورات القضائية وعلى كيفية القيام بذلك لتحقيق المساءلة الشاملة. يجب أن نغلق هذا الفصل ونضع الأساس لسوريا المستقبل استناداً إلى سيادة القانون. وأود أن أردد كلمات بنيامين فيرينتنش، المدعي العام في محاكمات نورمبرغ، الذي بلغ مؤخراً 102 عاماً من العمر ولا يزال يقول: "القانون لا الحرب!". أمل أن نكون قد تعلمنا الدرس القائل بأنه لا يوجد قانون يؤدي إلى المزيد من الحروب - في سوريا وخارجها.

شكراً لكم.